العلوم الاقتصادية
العدد ثمانية وسبعون / المجلد عشرون / أيلول 2025

قياس وتحليل اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2022

الدكتور عباس علي محمد
جامعة المعقل / كلية الادارة والاقتصاد
abbasalhadad63@gmail.com

المستخلص :

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيس على انتاج وتصدير النفط الخام الذي يتحدد اسعاره في السوق العالمية بناءاً على قانون العرض والطلب ففي العراق يعد النفط الخام مصدرا اساسيا لتمويل الموازنة العامة وتمويل المشاريع التنموية , ومن هنا تبرز اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي تتأثر بها اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ومنها العراق نتيجة التغيرات التي تطرأ على اسعار النفط والتي تؤثر بشكل مباشر على الايرادات العامة وبعدها في تمويل الموازنة العامة . ان احد المؤشرات العامة هو ان القطاع النفطي لم يسهم في تطوير الاقتصاد العراقي على الرغم من وفرة الايرادات التي حققها والسبب في ذلك يعود الى غياب الرؤية الاقتصادية السليمة بالتزامن مع والتضخم الحاصل بالنفقات التشغيلية وانحسار النفقات الاستثمارية ضمن اطار الموازنة العامة .

ومن اجل بيان وتحليل العلاقة بينهما انطلق البحث من الاشكالية الرئيسة كيف تأثرت الموازنة العامة في العراق بتقلبات الايرادات النفطية بعد عام 2003 وللإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وتم الاستعانة بالتحليل الاقتصادي والاحصائي واشارت نتائج التحليل الى وجود علاقة موجبة طردية بين المتغير التابع (الايرادات العامة) والمتغير المستقل (اسعار النفط) خلال فترة البحث ,حيث ينعكس اثر تقلبات اسعار النفط على حجم الايرادات وهو ما يعكس ارتباط الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : النفط الخام , اسعار النفط الخام , الموازنة العامة , الايرادات العامة , النفقات العامة , عجز وفائض الموازنة

Measuring and Analyzing the Impact of Oil Revenues on the General Budget in Iraq for the Period 2003-2022

Dr. Abbas Ali Mohammed

Al Maaqal University / Administration & Economics College

Abstract :

The Iraqi economy is a retire economy that relies mainly on the production and export of crude oil, whose prices are determined in the global market based on the law of supply and demand. In Iraq, crude oil is a primary source of financing the general budget and financing development projects. Hence, the importance of the research emerges by shedding light on how the economies of oil-exporting countries, including Iraq, are affected by changes in oil prices, which directly affect public revenues and subsequently the financing of the general budget. One of the general indicators is that the oil sector has not contributed to the development of the Iraqi economy despite the abundance of revenues it has achieved. The reason for this is due to the absence of a sound economic vision in conjunction with the inflation in operating expenses and the decline in investment expenses within the framework of the general budget.

In order to clarify and analyze the relationship between them, the research started from the main problem of how the general budget in Iraq was affected by the fluctuations in oil revenues after 2003. To answer this question, the inductive and deductive approach was used, and economic and statistical analysis was used. The results of the analysis indicated the existence of a positive, direct relationship between the dependent variable (general revenues) and the independent variable (oil prices) during the research period, as the impact of oil price fluctuations is reflected in the size of revenues, which reflects the connection of the Iraqi economy to oil revenues. The research concluded with a set of conclusions and recommendations.

Keywords: Crude oil, crude oil prices, general budget, general revenues, general expenditures, budget deficit and surplus

المقدمة :

تعد الدول التي يستحوذ القطاع النفطية فيها على النسبة الاعلى في تكوين ايراداتها العامة مما يجعله المصدر الرئيسي في تمويل انفاقها العام هي اكثر عرضة لمشاكل تقلبات اسعار النفط , وضمن الحالة العراقية اذ يتسم اقتصاده بانه ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل اساسي على العوائد النفطية في تمويل الموازنة مما يجعله ذو تأثير في امكانية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية . اذ تشكل الإيرادات العامة من العوائد النفطية في العراق أكثر من (90%) من اجمالي الايرادات , كما تشكل الصادرات النفطية نحو(96%) من اجمالي الصادرات , مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على تلك الايرادات ولتكون المصدر الرئيسي للدخل الذي يؤثر ويتأثر بالموازنة العامة .

نتيجة التطورات التي تشهدها اسعار النفط في الاسواق العالمية مما جعل الدول النفطية ومنها العراق وبالتزامن مع تأثر الأسعار بالعديد من المتغيرات والعوامل السياسية والاقتصادية وهو ما يقود تلك الدول للتعرض للازمات الاقتصادية والمالية ، الامر الذي ينعكس على الايرادات العامة لتلك الدول وتأثير ذلك في تنفيذ متطلبات الموازنة العامة في جانبيها الايرادات والنفقات ولاسيما في حالة انخفاض اسعار النفط اذ يترتب على ذلك انخفاض الايرادات العامة للدولة مما يؤدي ذلك الى عجز في الموازنة وعدم امكانية تنفيذ بنودها , الامر الذي يجعل من المهم معرفة اثار تقلبات اسعار النفط ومن ثم العوائد النفطية على الموازنة العامة في العراق ضرورة لاستشراف افاق المستقبل الاقتصادي .

اولاً : مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل الموازنة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق برامج التنمية كونه المصدر الرئيسي في تكوين الايرادات العامة ,وبالنظر للتغيرات التي تشهدها الاسواق العالمية والتي من الممكن ان تخلق تقلبات حادة في اسعار النفط الخام ارتفاعاً او انخفاضاً مما يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تنتج عن تلك التقلبات (سلباً او ايجاباً على الايرادات العامة للدولة) كون الموازنة العامة يتم اعدادها وفق تقديرات العوائد النفطية مما يجعلها تتأثر بانخفاض وارتفاع تلك العوائد . وفي هذا الصدد نطرح الاشكالية التالية لدراسة العلاقة الموجودة بين التغيرات في اسعار النفط والايرادات العامة في العراق (كيف تأثرت الموازنة العامة في العراق بتقلبات العوائد النفطية بعد عام 2003) .

ثانياً : اهمية البحث : تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي تتأثر بها اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها العراق نتيجة التغير بأسعار النفط والتي تؤثر بشكل مباشر على حجم الايرادات ومن ثم في تمويل الموازنة العامة في العراق الامر الذي يزيد من الاهتمام بالإيرادات النفطية كأحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد العراقي .

ثالثاً : هدف البحث : يهدف البحث الى :

1- الاطلاع على اهمية الايرادات النفطية لمختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية ام الاجتماعية
2- تحليل هيكل الموازنة العامة للعراق .
3- قياس وتحليل مساهمة الايرادات النفطية في اعداد الموازنة العامة في العراق بعد 2003 .

رابعاً : فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : وجود علاقة سببية بين تغيرات اسعار النفط العالمية والايرادات النفطية وتأثيرها على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 . وكما موضح في الفرضية الاتية :- هنالك علاقة طردية ذات دلاله احصائية بين تقلبات الايرادات النفطية واثرها على الموازنة العامة في العراق .

خامساً : هيكل البحث : ان اظهار العلاقة بين تقلبات الايرادات النفطية واثرها على الموازنة العامة في العراق يكون من خلال الاتي :

المطلب الاول : الاطار المفاهيم للإيرادات النفطية والموازنة العامة .

المطلب الثاني : تحليل اتجاهات تطور اسعار النفط الخام والايرادات النفطية والموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 .

المطلب الثالث : قياس اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003

الاستنتاجات و التوصيات

المطلب الاول: الاطار المفاهيم للإيرادات النفطية والموازنة العامة .

يعد موضوع الايرادات النفطية ومدى تأثيرها في الموازنة العامة من المواضيع المهمة جدا ولا سيما للدول الريعية والتي تعتمد على النفط كمصدر ساسي لتمويل نفقات العامة ، ومن المفيد ضمن هذا الاطار ان يتم التقديم للموضوع من خلال الوقوف على الاطار المفاهيمي لكل من الايرادات النفطية والموازنة العامة والتي ستكون من خلال الاتي

اولا : مفهوم الايرادات النفطية واهميتها :

1- مفهوم الايرادات النفطية 2- العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية

1- مفهوم الايرادات النفطية :

تعرف الايرادات النفطية على انها العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدر للنفط الخام ومشتقاته ، وان هذه العوائد او الايرادات تتناسب طرديا مع ارتفاع وانخفاض اسعار النفط فضلا عن مستوى الانتاج ودرجة التحكم والسيطرة من قبل السلطات الوطنية بمجمل العمليات النفطية (داود، 2016: 153)، يذهب البعض الاخ الى تعريف تلك الايرادات على انها مجمل العوائد المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط الخام ومشتقاته كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب والمملوك للمجتمع (محمد ، 2014: 95). تؤدي الايرادات النفطية دورا مهما في اقتصاديات الدول المنتجة ولاسيما ذات الاقتصاديات الريعية والتي تعتمد بشكل كبير على تلك الايرادات في تحريك مختلف الانشطة الاقتصادية ومن ثم السير في مجال تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وهذا ما يجعل تلك الايرادات تحتل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وكمحصلة نهائية فان تلك الايرادات تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة لتلك الدول من اجل تامين نفقاتها العامة بشقيها الاستثمارية والتشغيلية .

2- العوامل المؤثر على الايرادات النفطية .

نظرا للأهمية الكبير التي تحتلها الايرادات النفطية في تحريك مختلف الانشطة الاقتصادية ولاسيما في الدول المنتجة والمصدر للنفط الخام ومشتقاته الامر الذي جعلها تتأثر بعدد من العوامل وهي (لازكين و حسين، 2023:226):

أ- اسعار النفط الخام : اذ ترتبط اسعار النفط الخام مع الايرادات النفطية بعلاقة طردية اذ بارتفاع تلك الاسعار فان ذلك يعني ضمنا ارتفاع حجم الايرادات والعكس صحيح

ب- التضخم : ترتبط الايرادات النفطية بعلاقة عكسية مع التضخم فكلما ارتفع معدل التضخم كان ذلك مؤشرا الى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود مما يؤثر على قيمة الايرادات النفطية والعكس صحيح .

ت- سعر الصرف : يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع حجم الايرادات النفطية وبصورة غير مباشرة .

ث- النشاط الاقتصادية : يرتبط النشاط الاقتصادي بعلاقة طردية مع حجم الايرادات النفطية وبصورة غير مباشرة ايضا .

من خلال تلك العوامل فان تلك الايرادات على قدر كبير من الاهمية اذ تمتلك تأثيرين مختلفين على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدر للنفط ، الاثر الاول وهو الايجابي ويظهر عندما تكون ادارة القطاع النفطي بصورة خاصة وادارة الاقتصاد الوطني بصورة عامة ادارة ناجحة يؤطر عملها العلمية الشفافية والنزاهة مما يجعل تأثير تلك الايرادات يظهر جليا عن طريق الاستمرار

في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية بعد ان يتم تامين الامدادات المالية لتنفيذ بنود تلك الخطط والتي بالأساس هي مدرجة ضمن بنود الموازنات العامة لذلك هنا سيكون التأثير الايجابي مؤثرا في امكانية تحقيق بنود ومتطلبات الموازنة العامة للدولة .

الاثر الثاني وهو الاثر السلبي والذي يأتي على النقيض من مستلزمات الاثر الاول اذ ان ادارة القطاع النفطي او ادارة الاقتصاد الوطني لا تتخذ من العلمية كمسار لعملها او ان عملها مؤطر بشبهات الفساد وعدم الشفافية مما يجعل تلك الايرادات يتم توجيهها بالاتجاهات التي لا تخدم الخطط والبرامج التنموية الامر الذي سيقود الى حدوث عجز في تامين المتطلبات المالية لبنود الموازنة العامة ، او ان يتم توجيه الجزء الاكبر من تلك الايرادات وضمن الموازنة العامة على بنود استهلاكية وضمن اطار النفقات التشغيلية بعد ان يتم تضخيم تلك النفقات من خلال صور واشكال الفساد وهنا تنخفض امكانية تحقيق الاهداف التنموية (جميل ، محمد ،2022 : 307).

مما تقدم يتبين لنا اهمية الايرادات النفطية ومستوى التأثير الذي قد تحدثه في مسار الاقتصاد الوطني ومن خلال الموازنة العامة سواء في اتجاه التطور والنهوض اوفي الاتجاه المعاكس.

ثانيا : مفهوم الموازنة العامة واشكالها :

1- مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على انها بيان تفصيلي يوضح حجم الايرادات المتوقعة فضلا عن النفقات المخططة وان كل ذلك معبرا عنه بصور نقدية اذ تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية قادمة على ان يتم اعتماد تلك الموازنة من قبل السلطة التشريعية ومن ثم يتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية

لذلك يعد تنظيم الموازنة امرا ضروريا ومهما وهو ما يأتي متوافقا مع السياسات الاقتصادية للدولة وان تلك الموازنات ما هي الا تعبير رقمي وكمي لكل الانشطة الاقتصادية المتمثلة بالإنفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري ولمختلف القطاعات ، فضلا عن انها تقوم بتقدير الايرادات المتوقعة من خلال الانشطة المختلف للقطاعات الانتاجية والخدمية ، كما تعد الموازنة وسيلة من وسائل الرقابة على البرامج التنفيذية فمن خلالها يتم توزيع المسؤوليات بين الجهات المختلفة ليكون بإمكانها تقييم الاداء ومتابعة اجراءات التنفيذ سواء للمشاريع ام لأوامر الصرف والتحقق من نسب الانجاز للأهداف التي تم تحديدها في الموازنة (جودي ، 2011: 130)، من خلال ذلك فان للموازنة العامة عدد من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها اذ تسعى للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وجعلة عند ادنى حد او انهائه ، فضلا عن السعي لبناء نظام مالي كفؤ وذو مخاطرة منخفضة على ان يكون كل ذلك من اجل تحقيق التوازن التنموي لجميع القطاعات والمناطق والاقاليم الخاضعة للدولة

2- اشكال الموازنة العامة .

ان عملية بيناء الموازنة العامة وتوزيع التخصيصات المالية يعد من المؤشرات الدالة على طبيعة ومسار السياسة المالية والتي تبين الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية ، فضلا عن ان هذه العملية تعطي المؤشرات الرئيسية لدور الموازنة في دفع عجلة الاقتصاد نحو الامام او انها تزيد من المشاكل والمحددات التي تعيق النمو والتطور ، بصور عامة هناك شكلين للموازنة العامة وهي

أ- الاولى هي موازنة البنود اذ يتم في هذا النوع من الموازنات تبويب الانفاق العام تبعا لنوعه وليس للغرض منه ، ويتم وضع جميع النفقات (التشغيلية والاستثمارية) في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية ومن ثم تقسم الى ابواب وهذ الابواب تقسم الى بنود ومن ثم الى انواع (اندرادوس ،2009: 189) . ان اهم ما يميز هذا النوع من الموازنات هي ان عملية الانفاق تكون غير مدروسة وغير فاعلة وعند نهاية السنة يتم اعداد تقرير مالي يبين مدى الالتزام بالواد الصادرة في هذه الموازنة ولا سيما ما يرتبط منها بالجانب المالي .

ب- الثانية هي موازنة البرامج والتي تعمل على تحليل وتقييم نشاطات كل الوحدات الادارية للحكومة ورفع كفاءتها مما يجعل تخصيص الاموال في الموازنة للنشاطات وليس الى بنود الانفاق (عيد ،. 2007 : 35) .لذلك فان هذا النوع هو الاكثر فائدة كونه يركز على المخرجات ومراقبة الانشطة وتحسين الاداء والارتقاء بنوعية الخدمات وفي النهاية يكون بالإمكان معرفة المتحقق من الاهداف .

المطلب الثاني:

تحليل اتجاهات تطور الايرادات النفطية واثرها على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 .

من اجل الوقوف على طبيعة ودور الايرادات النفطية ومدى تأثيرها على تمويل النفقات العامة من خلال تامين متطلبات الانفاق في الموازنة ، ولغرض اظهار هذا الدور لابد من استعراض كل ما يرتبط بالتغيرات الحاصلة باسعار النفط فضلا عن كمية الانتاج والصادرات النفطية من جانب ، وكذلك الاطلاع على ما تضمنته الموازنات العامة للسنوات السابقة في مجال النفقات والايرادات فضلا عن حجم الفائض والعجز الذي قد حصل من جانب اخر وان ذلك سيكون من خلال الاتي :

اولاً : تطور اسعار النفط في العراق للمدة 2003-2022 .

تتسم اسعار النفط الخام بالتقلب الحاد والمستمر وعدم الاستقرار على مر السنين نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية مما يترك اثاراً كبيرة على اقتصاديات كل من الدول المصدرة والدول المستوردة . فمن خلال ملاحظة البيانات في الجدول (1) الذي يوضح تطور اسعار النفط الخام نجد ان السوق النفطية تأثرت بالعديد من الازمات والاحداث والتطورات العالمية والامنية في العراق مما انعكس ذلك على اسعار النفط الخام واولها تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والاضطرابات العالمية التي عرفتها نيجيريا والذي دفع اسعار النفط الى الارتفاع من 26 دولار/ برميل عام 2003 الى نحو 48 دولار/ برميل عام 2005 بزيادة تقدر بنسبة 100% . واستمرت اسعار النفط بالارتفاع لتصل الى 92 دولار/ برميل عام 2008 وبمعدل نمو بلغ نحو 39% لتسجل بذلك اعلى سعر شهدته السوق النفطية منذ ازمة 1973 وذلك نتيجة الطلب العالمي المتزايد على النفط خاصة من دول جنوب شرق اسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين ونتيجة لتظافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية (موري وعبدالحميد,2015: 149) الا ان هذا الارتفاع لم يستمر بسبب ازمة الرهان العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة وبلغت ارتداداتها لبقية دول العالم ومما ادى الى انخفاض النمو الاقتصادي الامر الذي دفع اسعار النفط للانخفاض لما يقارب 30% عن عام 2008 مسجلة بذلك ما يقارب 60 دولار/ برميل عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ - 34% ومن ثم عاودت اسعار النفط الخام الى الارتفاع للتجاوز عتبة 100 دولار/ برميل, اذ سجلت اسعار النفط الخام نحو 106 دولار/ برميل عام 2011 و107 دولار/ برميل عام 2012 و103 دولار/ برميل عام 2013 بسبب الاستقرار التدريجي للاقتصاديات الدول الصناعية والمتقدمة وبداية تعافيها من اثار الازمة المالية العالمية والتي بانت معالمها من خلال زيادة الطلب العالمي على النفط . بعد ذلك وفي منتصف عام 2014 انخفضت اسعار النفط العالمية انخفاضاً ملحوظا لتسجل 94 دولار/ برميل وبمعدل نمو سالب بلغ نحو - 9% وهو ادنى مستوى له على مدار اربعة اعوام الامر الذي افقده نصف قيمته السوقية في غضون عام تقريبا وذلك لزيادة الانتاج بعد استقرار الاوضاع في ليبيا وتحسن في العلاقات الايرانية مع الولايات المتحدة, فضلاً عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في التأثير على الاسعار من خلال وسائل. متعددة ابرزها بناء مخزون استراتيجي من النفط والاستثمار في حقول بحر الشمال في النروج والاستثمار

جدول (1) تطور أسعار النفط الخام للمدة 2003- 2022 (دولار)

السنوات	اسعار النفط الخام (دولار/برميل) Oil price	معدل نمو اسعار النفط الخام % Oil price
2003	26.6	2.3
2004	34.60	30.07
2005	48.33	39.7
2006	57.97	19.9
2007	66.40	14.5
2008	92.08	38. 7
2009	60.50	-34. 3
2010	76.79	26.9
2011	106.17	38.3
2012	107.96	1.7
2013	103.60	-4.1
2014	94.45	-8.8
2015	47.87	-49.3
2016	39.53	-17.4
2017	51.87	31.2
2018	68.62	32.3
2019	63.64	-7.3
2020	41.47	-34.8
2021	69.9	68.5
2022	95.6	36.8

Source: OPEC ,Annual statistical Bulletin data for the years (2004-2022) .

في مصادر الطاقة البديلة (الضامن , 2016 :202) . فضلاً عن فشل منظمة اوبك في اجتماعها الذي عقد في نوفمبر من عام 2014 في اتخاذ قرار لتخفيض انتاجها (الجبوري , 2016 : 217) كل ذلك ادى الى تراجع اسعار النفط واستمر الانخفاض لتبلغ اسعار النفط الخام 39 دولار/ برميل عام 2016 وبمعدل نمو سالب بلغ -17.4% بعد ان ازداد العرض العالمي للنفط في مختلف الاسواق وخاصة بعد تطوير وسائل الانتاج والتكنولوجيا كل ذلك ساهم في زيادة المعروض من النفط غير التقليدية (النفط الصخري) في الولايات المتحدة بمقدار 4 مليون/برميل يومياً فضلا عن تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط والطلب الصيني بشكل خاص وارتفاع اسعار صرف الدولار اتجاه العملات الاخرى والذي خفض اسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم (اوابك , 2015 :44) ، فقد شهدت اسعار النفط الخام تذبذباً بين المدة 2016-2020 بين الارتفاع والانخفاض لتتراجع اسعار النفط الى نحو 41 دولار/ برميل عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ - 34.8% وهو ادنى مستوى لها منذ عام 2016 مشكلة بذلك انخفاضاً بحدود 22 دولار/ برميل عن عام 2019 أي ما يعادل نسبة 35% ويعود السبب في ذلك الى تداعيات جائحة كورونا والتزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك بلس (تقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2020 : 46), ونتيجة لرفع الحضر الناجم عن فيروس كورونا عادت الاسعار الى الارتفاع لتصل الى ما يتجاوز 90 دولار/ برميل وبمعدل نمو بلغ 36.8% عام 2022.

يتضح مما تقدم ان سعر النفط الخام يخضع لمجموعة من التقلبات بشكل مستمر وذلك بسبب طبيعة سوق النفط العالمية والتي تتصف بعدم الاستقرار والديناميكية وان التذبذب الحاصل في سوق النفط العالمية قد ساهمت به العديد من العوامل السياسية والاقتصادية لأحداث مثل هذا التذبذب والتي يتضح ان اغلبها تقع خارج سيطرة الدول المنتجة للنفط وان هذه التقلبات في اتجاهاتها المنخفضة اثرت بشكل كبير في اقتصاديات الدول المنتجة ومنها الدول العربية وفي مقدمتها العراق الذي يعد اقتصاداً احادي الجانب ولاسيما ان هذه التطورات تترك اثاراً اقتصادية في المدى القصير والمتوسط وعلى قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو والتنمية .

ثانياً : تطور انتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة 2003-2022.

يعد العراق إحدى الدول المهمة المنتجة للنفط سواء على مستوى منظمة اوبك أم العالم ,ومن خلال متابعة التطور التاريخي للإنتاج النفطي في العراق نلاحظ آن القطاع النفطي عانى من مشاكل خلال العقود الماضية ,التي أدت إلى انخفاض مستوى كفاءة الإنتاج (الحلفي , 2009 : 47) . كما أدت ظروف احتلال العراق عام 2003 إلى تراجع في الانتاج النفطي إلى (1.536) مليون برميل يومياً في حين بلغت الصادرات من النفط الخام اقل من 400 الف برميل يومياً كما موضح في الجدول (2) , وذلك بسبب مشاكل في المكامن النفطية المنتجة مما انعكس ذلك على عملية الإنتاج ,إذ جرى التغاضي عن تلك المشاكل التي تعاني منها المكامن وتشديد الضغط لزيادة الإنتاج ,وقد قدر أحد الخبراء أن معدل الاستخراج النفطي في حقل كركوك قد انخفض من 30% عام 2000 إلى 15% عام 2003 نتيجة عمليات الاستخراج التي لا تنسجم مع ظروف قدم الحقل النفطي , فضلاً عن التوقعات بانخفاض معدل الاستخراج من حقل الرميلة إلى 9% وكركوك إلى 12% (علي , 2010 : 134). كما شهد الانتاج اليومي للنفط الخام بعد 2003 تقلبات والسبب في ذلك إلى ى يعود العمليات النهب والسلب وعمليات التخريب التي طالت عدد كبير من المنشآت النفطية والمواقع ، فضلاً عن اعتماد الإنتاج على الآبار القديمة التي انخفض فيها مخزون النفط وعدم وجود صيانة دورية للآبار إذ بقيت معدلات الإنتاج دون المستوى المطلوب (تقرير الشفافية الأول , 2005 :7) . ومن ثم ارتفع معدل الإنتاج إلى (1.995) مليون برميل يومياً عام 2004 وبمعدل تغير بلغ 29.8% وهو أعلى معدل نمو شهده الإنتاج خلال مدة البحث في حين بلغت الصادرات (1.450) مليون برميل يومياً. استمر معدل الإنتاج والصادرات النفطية بالارتفاع حتى وصل الانتاج عام 2008 إلى (2.281) مليون برميل يومياً في حين بلغت الصادرات نحو 2 مليون برميل يومياً مشكلة نسبة تتجاوز 99% من اجمالي الصادرات (وزارة التخطيط - النشرة الاحصائية السنوية ,2008: 25) . السبب في كل ذلك اعتماد العراق على القطاع النفطي في تمويل الموازنة وفي الوقت ذاته حاجة الاقتصاد العراقي الى الكثير من الاصلاحات والتي بدوها تحتاج الى اموال كبيرة وهو ما ادى الى زيادة الانتاج وزيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة (الشمري ونداوي ,2012 :227) . أخذ الإنتاج يستمر بهذا المعدل مع زيادات بسيطة حتى وصل معدل الإنتاج النفطي لعام 2013 إلى (2.979) مليون برميل يومياً وبمعدل نمو 1.2% ,كما تجاوزت الصادرات النفطية 2.300 مليون برميل يومياً ويعود ذلك الى دخول الشركات الاجنبية في مجال الانتاج بعد تنفيذ عقود جولات التراخيص. بعد ذلك استمر الانتاج بالارتفاع المتذبذب ليبلغ 4.630 مليون برميل عام 2016 ثم اخذ بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب تداعيات فيروس كورونا ليصل الى 4.453 مليون برميل عام 2022 في حين بلغت الصادرات النفطية 3.803 مليون برميل عام 2016 وارتفعت لتصل الى 3.712 مليون برميل عام 2022 . وهو ما يشير الى اعتماد الاقتصاد العراقي في معدل صادراته من الصناعة الاستخراجية والتي تشكل نسبة 95% من الايرادات الحكومة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وبالرغم من اعتماد العراق على هذا القطاع الا انه لم يحظى بالاهتمام الكافي وهو ملاحظ من خلال عدم تناسب حجم الانتاج مع حجم الصادرات نتيجة ضعف المرونة اللازمة لتصدير النفط بسبب تعرض الانابيب الناقلة والابار للتخريب والتفجيرات المتكررة فضلاً عن عدم ادخال التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية .

جدول (2)

تطورإنتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة (2003 – 2022) مليون برميل /يوم , %

السنوات	إنتاج العراق من النفط الخام(مليون برميل/يوم)	معدل التغير لإنتاج النفط في العراق%	صادرات العراق من النفط الخام (مليون برميل/يوم)	معدل التغير لصادرات النفط في العراق%
2003	1.536	____	0.388	____
2004	1.995	29.9	1.450	273.7
2005	1.853	-7.1	1.472	1.5
2006	1.959	5.7	1.467	-0.3
2007	2.036	3.9	1.643	11.9
2008	2.281	12.0	1.900	15.6
2009	2.336	2.4	1.906	0.3
2010	2.358	0.9	1.890	-0.8
2011	2.652	12.5	2.165	14.5
2012	2.943	10.9	2.423	11.9
2013	2.979	1.2	2.390	-1.4
2014	3.100	4.1	2.515	5.2
2015	3.482	12.3	3.004	19.4
2016	4.630	32.9	3.803	26.6
2017	4.469	-3.5	3.802	-0.1
2018	4.410	-1.3	3.862	1.6
2019	4.576	3.8	3.968	2.7
2020	3.998	-12.6	3.428	-13.6
2021	3.971	-0.7	3.440	0.3
2022	4.453	12.1	3.712	7.9

Source: OPEC, (2023) , Annual statistical Bulletin data for the years (2003-2022) .

ثالثاً : تطورحجم الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة 2003-2022 .

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كبيراً على الايرادات المالية المتأتية من تصديره للنفط الخام في لتمويل نفقاته الحكومية واهمل باقي مجالات الايرادات الاخرى , اذ يلاحظ من الجدول (3) أن الإيرادات النفطية تؤدي دوراً كبيراً في إجمالي الإيرادات العامة وهوَ ما يشير إلى انخفاض درجة تنويع مصادر الدخل في العراق , كما يلاحظ تذبذب الإيرادات العامة المتحققة خلال مدة البحث اعتماداً على الإيرادات النفطية , إذ اعتمدت السياسة المالية بعد عام 2003 على ايرادات النفط السنوية بشكل كامل بدلاً من البحث عن مصادر اخرى وفي مقدمتها الضرائب والرسوم لتعزز الايرادات الحكومية , إذ كانت الإيرادات العامة (8.257) مليارات دولار عام 2003 , ثم ارتفعت إلى (22.704) مليار دولار عام 2004 , وبلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية 98.8% من إجمالي الإيرادات العامة , وواصلت ارتفاعها إلى (66.709) مليار دولار عام 2008 في حين بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية 97% من إجمالي الإيرادات العامة . إلا أن ظروف الأزمة المالية العالمية عام 2008 ادت إلى تدهور أسعار النفط الخام بشكل كبير حتى وصل إلى ما يقارب (32) دولاراً للبرميل في بداية عام 2009 . مما أثر بشكل كبير في موارد الموازنة العامة , إذ انخفضت الايرادات النفطية من (64.734) مليار دولار عام 2008 إلى (40.210) مليار دولار عام 2009 . ثم اخذت الايرادات النفطية بالتذبذب بين الاعوام 2010-2014 ارتفاعاً ثم انخفاضاً لتصل الى 45.206 مليار دولار عام 2015 و 30.250 مليار دولار عام 2016 بسبب الاضطرابات الامنية في المناطق الغربية وتوقف اغلب الانتاج النفطي وتخريب البنى التحتية للإبار وخطوط الانابيب بالتزامن مع سيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق . ثم اخذت الايرادات النفطية بالارتفاع لتصل الى 83.939 مليار دولار عام 2019 ومن ثم اخذت بعدها بالانخفاض بالتزامن مع تداعيات فيروس كورونا الى 45.672 مليار دولار عام 2020 و بعد

عودة الحياة للأنشطة الاقتصادية ولمختلف القطاعات واشاعة الامل والتحسن بعد انتشار نتيجة الاجراءات الوقائية مما ادى الى ارتفاع الطلب العالمي على النفط الامر الذي ادى الى ارتفع الايرادات النفطية لتتجاوز حاجز 105 مليار دولار عام 2022.

احد اهم المؤشرات التي تلاحظ من خلال الجدول هو ضعف وقلت الإيرادات غير النفطية التي تتمثل في مقدمتها بالضرائب والرسوم بمختلف أنواعها , إذ أصبحت الحكومة وبعد حصولها على إيرادات مالية ضخمة من الايرادات النفطية في غنى عن فرض الضرائب والرسوم للحصول على ايرادات مالية تعزز من قدراتها وتسهم في تمويل نفقاتها سواء التشغيلية ام الاستثمارية ، ما يؤكد ذلك ان مجمل الإيرادات غير النفطية بلغت 113 مليون دولار عام 2003 وهو ما يشكل 1.6% إجمالي الإيرادات العامة . أما في موازنة عام 2022 فقد كانت إجمالي الإيرادات غير النفطية هو 5.568 مليارات دولار وليشكل نسبة 5% من إجمالي الإيرادات العامة . ويعود هذا الانخفاض إلى عدم فاعلية النظام الضريبي في العراق , فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية ولاسيما في ميدان التجارة الخارجية الامر الذي انعكس على قدرتها في تحصيل الإيرادات المالية وأصبح الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة عالية على الايرادات النفطية وهذه المفارقة تدل على إهمال هذه المصادر في تنويع ميزانية الدولة واستمرار الاعتماد على النفط الخام .

جدول (3)

تطورحجم الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة 2003-2022

السنوات	الإيرادات العامة (مليار دولار)	إيرادات النفط الخام (مليار دولار)	اهمية الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات %	النفقات العامة (مليار دولار)
2003	8.257	8.124	98.4	2.585
2004	22.704	22.431	98.8	21.412
2005	27.002	26.799	99.2	17.583
2006	32.709	31.778	97.2	25.385
2007	41.112	39.114	95.1	26.738
2008	66.544	65.615	98.6	41.155
2009	47.027	44.061	93.7	44.776
2010	59.981	57.250	95.4	59.944
2011	92.996	91.678	98.6	67.314
2012	102.759	100.604	97.9	90.176
2013	97.633	95.248	97.6	102.168
2014	90.383	88.112	97.5	71.661
2015	46.353	45.206	97.5	47.578
2016	44.036	30.250	68.7	51.458
2017	58.750	50.583	86.1	63.878
2018	90.161	65.278	72.4	68.421
2019	91.005	83.939	92.2	71.956
2020	53.012	45.672	86.1	63.819
2021	75.229	65.704	87.3	70.931
2022	111.515	105.947	95.0	80.662

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(1) وزارة المالية , (2023) , الموازنات العامة للسنوات متفرقة , الدائرة الاقتصادية , الشعبة الفنية , (بيانات غير منشورة) , صفحات متفرقة .

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة , صندوق النقد العربي، أبوظبي , صفحات متفرقة .

(3) البنك المركزي ,التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2011 , 2012) , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , بغداد , العراق , صفحات متفرقة

(4) تم تحويل البيانات من الدينار إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي.

الجدول (3) يوضح تطور حجم النفقات العامة في العراق التي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فبعد ان كانت 2.585 عام 2003 بلغت 41.155 عام 2008 ، ثم ازدادت لتصل الى 102.168 عام 2013 ، والسبب في ذلك يعود الى رغبة الحكومة في اتباع

سياسة مالية توسعية لتحقيق الانتعاش وبلوغ معدلات نمو مرتفعة ، فضلاً عن متطلبات اعادة الاعمار وكذلك تنفيذ حزمة الاصلاحات الاقتصادية بالتزامن مع زيادة الانفاق العسكري والذي اصبح من اولويات الحكومات المتعاقبة نتيجة للظروف الامنية ومن ثم ارتفاع وزيادة النفقات التشغيلية نتيجة زيادة الرواتب واعداد الموظفين وتوسيع وزيادة المشمولين بالمنح والمساعدات المالية ولشرائح المجتمع المختلفة (شهيب , 2019: 267) ، وقد اطر كل ذلك انتشار وتفشي اجراءات وصور الفساد الاداري والمالي ولمختلف المجالات . الا ان الامور اخذت اتجاها اخر اذ انخفض الانفاق العام ليصل الى نحو 47 مليار دولار عام 2015 نتيجة اتخاذ الاجراءات التقشفية بالتزامن مع انخفاض الايرادات العامة بعد اجتياح تنظيم داعش وانخفاض اسعار النفط ، ولتعاود الامور بالارتفاع مرة اخرى بعد ان اخذت اسعار النفط بالارتفاع وتحقق الاستقرار وطرد تنظيم داعش وتجاوز معرقلات ازمة كورونا ليزداد الانفاق العام وليتجاوز حاجز 80 مليار دولار عام 2022 .

يتضح مما تقدم انعكاس تداعيات انهيار أسعار النفط الخام على الاقتصاد العراقي كونهُ يعتمد عليه في تمويل الموازنة العامة للدولة ، الأمر الذي يثير القلق فيما لو تعرضت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى انخفاض شديد أو حدوث تلكؤ في تصدير النفط بسبب الظروف الجوية أو غيرها , فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحصيل الإيرادات واتجاه مساهمتها نحو الانخفاض الأمر الذي يجعل أمكان حدوث العجز في ميزانية الدولة أمراً وارداً طالما يشكل النفط المصدر الوحيد والرئيس للدخل والإيرادات العامة.

رابعا : فائض وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2022 .

تعد الموازنة العامة الاداة التي من خلال يظهر طبيعة ومسار تمويل الدولة لمختلف القطاعات والمشاريع , لذلك هي تحتوي على جميع بنود الانفاق والايرادات المتوقعة للفترة الزمنية ، ومن خلال تلك الموازنة يمكن ملاحظة هل هناك عجز ام فائض فيها ، فعندما تكون الايرادات المتوقعة اكبر من النفقات يكون هناك فائض في الموازنة ، وعندما يكون العكس حيث النفقات اكبر من الايرادات فعندها يكون هناك عجز في الموازنة بقدر الفرق الحاصل بين النفقات والايرادات لتلك السنة العامة . الجدول رقم (3) يبين ان الموازنة العامة في العراق سجلت فائضاً خلال المدة من 2003-2013 بلغ اعلاها ما يقارب 25 مليار دولار عام 2008 و 2011 , كما سجلت عجزاً بنحو -4 مليار دولار عام 2013 نتيجة انخفاض الايرادات العامة بالتزامن مع زيادة النفقات العامة ,بعد ذلك سجلت الموازنة عجزاً للمدة 2015-2017 نتيجة التقلبات في اسعار النفط بالتزامن مع الظروف السياسية والامنية التي مرت بها الدولة، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في بند الرواتب والاجور ليبلغ - 5 مليار دولار عام 2017 .

جدول (4)

فائض وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2022 , (مليار دولار)

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	فائض وعجز الموازنة
2003	8.257	2.585	5.672
2004	22.704	21.412	1.292
2005	27.002	17.583	9.419
2006	32.709	25.385	7.324
2007	41.112	26.738	14.374
2008	66.544	41.155	25.389
2009	47.027	44.776	2.251
2010	59.981	59.944	0.037
2011	92.996	67.314	25.682
2012	102.759	90.176	12.583
2013	97.633	102.168	-4.535
2014	90.383	71.661	18.722
2015	46.353	47.578	-1.225
2016	44.036	51.458	-7.422
2017	58.750	63.878	-5.128
2018	90.161	68.421	21.740
2019	91.005	71.956	19.049
2020	53.012	63.819	-10.807
2021	75.229	70.931	4.298
2022	111.515	80.662	30.854

المصدر: تم احتسابه من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (2+3) .

ثم سجلت الموازنة العامة فائض للسنوات 2018 و 2019 بنحو 21 و 19 مليار دولار على التوالي . بعدها ونتيجة تداعيات جائحة كورونا والتزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك بلس سجلت الموازنة العامة عجزاً بنحو - 10 مليار دولار عام 2020 ومن ثم انعكس الحال بعد ان سجلت الموازنة العامة فائض للمدة 2021-2022 نتيجة لرفع الحضر الجزئي الناجم عن فيروس كورونا وزيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة وعودة الاسعار للارتفاع لتصل الى نحو 90 دولار .

مما سبق يمكننا القول ان النفط يعد المورد الأساسي لتمويل الموازنة العامة ومن ثم فهو يؤدي دوراً مهماً في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية , فهو وسيلة لتنفيذ الخطط والمشروعات و توجيه السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي . ونظراً لكون العراق ذو اقتصادا ريعي يعتمد على الإيرادات المتأتية من انتاج وبيع النفط اعتماداً كبيرا، الأمر الذي يجعل فائض وعجز الموازنة للدولة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تطرأ على متغير خارجي هوَ أسعار النفط ومتغير داخلي يتمثل بالكميات المنتجة والمصدرة من النفط والتي تمثل الجزء الاكبر من الايرادات العامة , فعند ارتفاع أسعار النفط الخام تظهر الموازنة في حالة فائض وهو ما ينعكس الى ارتفاع مستوى الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والعكس صحيح عند انخفاض أسعار النفط الخام اذ تخذ النفقات ولاسيما لاستثمارية منها بالانخفاض وتذهب الدولة لإيجاد المنافذ والطرق للحصول على تامين الاموال التي تمثل قيمة العجز والذي يكون بصورة عامة من خلال الاقتراض سواء الداخلي ام الخارجي, الأمر الذي يضع الجهات ذات العلاقة أمام تحديات كبيرة , ومن ثم ينعكس ذلك سلباً على الاقتصاد الوطني .

المطلب الثالث

قياس اثر الايرادات النفطية على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003

1- توصيف النموذج القياسي : يعد الاقتصاد القياسي من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية .اذ تم استخدام وتوظيف عدد من الاساليب الاحصائية وتوظيفها لغرض وصف وتحليل البيانات الخاصة بتقدير العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والايرادات النفطية وبين الموازنة العامة للدولة واختبار فرضياتها ,اذ يمثل المتغيرات المستقلة (اسعار النفط الخام , انتاج النفط الخام , الايرادات النفطية) والمتغير التابع (رصيد الموازنة العامة). وبالاعتماد على الحاسوب لحزمة من برامج التطبيقات الجاهزة ,(SPSS. V. 22) وتم تحديد متغيرات النموذج كما يأتي :

2- تحديد متغيرات النموذج : تم تحيد متغيرات النموذج المقترح على النحو التالي

أ- رصيد الموازنة العامة DFCt (Gross domestic product) .

ب- اسعار النفط الخام OILPt (Oil Price) .

ج- انتاج النفط الخام OILDt .

د- الايرادات النفطية OILRt

3 - النموذج المقدر لمعادلة الانحدار: يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة ادناه فضلاً عن الاساليب ادناه:

$$DFCt = C0 + C1OILPt + C2OILDt + C3OILRt + \varepsilon i$$

4- الاحصاء الوصفي : يتم عرض الإحصائيات الوصفية في الجدول (5) لجميع المتغيرات المستخدمة في البحث. ومن أهم الإحصائيات الوصفية التوزيعات التكرارية ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. يتم عرض الإحصائيات الوصفية في الجدول 1 لجميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة. في العينة، يبلغ متوسط فائض وعجز الموازنة 8.478 ، ويبلغ متوسط اسعار النفط الخام 67.697، والحد الأقصى 107.96 والحد الأدنى 26.60، مما يشير إلى تباين كبير. وينعكس هذا أيضًا في القيم العالية للانحراف والتفرطح. تتراوح تقييمات انتاج العراق من النفط الخام من 1.54 إلى 4.63، بمتوسط 31.100. بينما بلغ متوسط الايرادات العامة للسنوات من 2003 الى 2022 بمقدار 62.958.

جدول (5) الاحصاء الوصفي

Variance	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	المتغيرات
146.810	12.117	8.478	30.854	-10.807	DFC
632.441	25.148	67.698	107.960	26.600	OILP
1.124	1.060	3.101	4.630	1.536	OILD
884.183	29.735	62.958	111.515	8.257	OILR

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

5- الارتباط بين المتغيرات :

يشير الإحصاء الاستدلالي Inferential Statistics الى الإحصاءات التي تمكننا من الحصول على استنتاجات من بيانات العينة, وتعميمها على مجتمع الدراسة. ومن ثم تقدير قيم مجتمع الدراسة واختبار الفرضيات ,والتي تحدد ما اذا كانت النتائج التي توصل اليها ذات دلالة احصائية, ومن هنا فهو يعد مكملاً للإحصاء الوصفي (الذي يقدم وصفاً لاستجابة عينة الدراسة) بهدف الوصول الى استنتاجات حول تلك الاستجابة من خلال معرفة ارتباط المتغيرات وطبيعة العلاقة فيما بينها.

يستخدم ارتباط Pearson لاكتشاف قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها, ويمثل الارتباط الايجابي بين متغيرين الى أن الزيادة في احد المتغيرات يقابله زيادة في المتغير الاخر, اما الارتباط السلبي فيشير الى أن الزيادة في احد المتغيرات يقابلها انخفاض في المتغير الآخر. إذ يكون الارتباط ايجابي قوي عندما يكون (0.7+ الى 0.3+), وايجابي ضعيف عندما يكون (0.3+ الى 0). بينما يكون الارتباط سلبي قوي عندما يكون (0.7- الى 0.3-), وسلبي ضعيف عندما يكون (0.3- الى 0). اما اذا كان معامل الارتباط (1+) فهذا يشير الى ارتباط ايجابي تام, و (1-) يشير الى ارتباط سلبي تام, و(0) يشير الى عدم وجود ارتباط .

جدول (6) علاقات الارتباط بين المتغيرات

	DFC	OILP	OILD	OILR
DFC	1			
OILP	.570**	1		
OILD	.032	.054	1	
OILR	.499*	.844**	.540*	1
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

وبناءً على ما جاء في الجدول (6) ومن خلال ما بينته النقاط السابقة يمكننا الوصول الى وجود علاقة ارتباط ايجابية قوية ومعنوية بين رصيد الموازنة واسعار النفط الخام والايرادات النفطية مما يؤدي الى قبول الفرضية الرئيسة للبحث ، اعتماداً على ما اظهرته نتائج اختبار معاملات الارتباط.(Pearson's Correlation)

6- تحليل الانحدار:

تم اعتماد مجموعة من نماذج التحليل الاحصائي ومنها المربعات الصغرى العادية (POLS)، ونموذج التأثير الثابت (FEM)، ونموذج التأثير العشوائي (REM). اعتمدت هذه الدراسة ثلاث مراحل من أجل الحصول على النموذج المناسب لدراسة العلاقات بين اسعار النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي. أولاً، تم استخدام اختبار Prob لتحديد النموذج الأفضل بين نموذج POLS ونموذج FEM. وعندما يكون اختبار Prob لنموذج FEM أقل من 0.05، يعتبر نموذج FEM أفضل من نموذج POLS. ثانياً، من المقدر أن يستكشف نموذج REM أفضل نموذج بين نموذج POLS ونموذج REM. علاوة على ذلك عندما يكون اختبار Prob لنموذج REM أقل من 0.05، يعتبر نموذج REM أفضل من نموذج POLS. ثالثاً، تم استخدام اختبار Hausman لتقييم أفضل نموذج بين نموذج FEM ونموذج REM. وبالتالي، عندما يكون اختبار Prob لاختبار Hausman أكبر من 0.05، يعتبر نموذج REM أكثر ملائمة لتحليل الانحدار من نموذج FEM. ومع ذلك، أكدت العديد من الدراسات السابقة ضرورة اعتماد النموذج القوي لنموذج FEM أو REM من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة وأقوى. علاوة على ذلك، عندما تكون قيم الارتباط التسلسلي أقل من 0.05، فهذا يشير إلى مشكلة التجانس والارتباط التي يمكن معالجتها من خلال اعتماد نموذج قوي . يوضح الجدول (7) ان هنالك طردية بين المتغير المستقل (اسعار النفط الخام , انتاج النفط الخام , الايرادات النفطية) والمتغير التابع (رصيد الموازنة العامة).

جدول (7) تحليل الانحدار

Collinearity Statistics		Sig.	t	Beta	Model
VIF	Tolerance				
1.937	0.059	0.000	0.467	0.377	**OILP**
3.874	0.145	0.001	1.244	0.639	**OILD**
2.850	0.042	0.003	1.214	1.162	**OILR**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

وبناء على هذه الخطوات، أظهر اختبار قابلية التجميع أن FEM أفضل من نموذج POLS. علاوة على ذلك، أظهر اختبار Prob أن نموذج REM يتفوق على نموذج POLS. ومع ذلك، يكشف اختبار هاوسمان أن نموذج REM أفضل من نتيجة FEM لأن اختبار هاوسمان غير معنوي. وبالتالي، فإن نموذج REM مناسب لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات. تؤكد النتائج بوجود تأثيرات معنوية وقوية وايجابية لكل من سعر النفط الخام والايرادات النفطية وانتاج النفط الخام على رصيد الموازنة.

7- معامل التحديد :

يعد معامل التحديد متطلبًا حيويًا لتطبيق تحليل PLS-SEM على النموذج الهيكلي. يحسب معامل التحديد (R2) مدى دقة تفسير التراجعات أو المتغيرات المستقلة لعدد التغييرات في متغير تابع والتنبؤ بالبنية التابعة. تختلف قيم R2 من 0.000 إلى 1.000. تشير القيمة 0 إلى عدم وجود اتصال مثالي بين البنيات. تشير قيمة 1.000 لـ R2 إلى وجود اتصال مثالي، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا. علاوة على ذلك، تشير قيم R2 البالغة 0.27 و0.13 و0.02 إلى تأثيرات كبيرة ومعتدلة وضعيفة على التوالي، في حين تشير قيم R2 بين 0.01 و0.32 إلى تأثير ضعيف، ومن 0.333 إلى 0.666 تأثير معتدل، ومن 0.67 إلى 0.999 تأثير قوي. تحتوي هذه الدراسة على متغيرات داخلية (فائض وعجز الموازنة). ويبلغ مربع R لفائض وعجز الموازنة 0.689، كما هو موضح في الجدول (8). وتعني النتيجة أن المتغيرات الخارجية المتمثلة بأسعار النفط الخام وانتاج النفط الخام والإيرادات النفطية كانت قادرة على تفسير ما يقرب من 60% في المائة من المتغيرات في المتغير التابع مجتمعة في نموذج (عجز وفائض الموازنة).

جدول (8) معامل التحديد

Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.270	0.385	.621[a]	**1**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بعد اعادة تنظيمها .

الاستنتاجات :

1- ان الايرادات النفطية تأخذ مسارات متقلبة وعلى وفق التغيرات الحاصلة بأسعار النفط الخام والتي هي مرتبطة بدرجة كبيرة بالعديد من الاحداث والاوضاع الاقتصادية والسياسية .

2- يعمد العراق الى تنظيم الموازنة العامة سنويا وفقا لموازنة البنود والتي تذهب الى توزيع النفقات على ضوء عدد من الابواب والبنود من دون ان يكون هناك ارتباط لهذه النفقات بالبرامج والخطط ومقدار ما يتم تنفيذه منها .

3- بناءا على ما جاء بالجدول (6) والذي يشير الى ان هناك علاقة ارتباط ايجابية وقوية ذات دلالة احصائية بين رصيد الموازنة العامة واسعار النفط والايرادات النفطية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط 0.499 عند مستوى الدلالة 0.01 .

4- على ضوء ما جاء بالجدول (7) والذي يشير الى وجود تأثير مباشر بين اسعار النفط والايرادات النفطية من جانب ورصيد الموازنة العامة من جانب اخر وهي ذات تأثير ايجابي من خلال المؤشر Bete =1.162 و sig = 0.042 مما يدل على طبيعة العلاقة المؤثرة بين الاسعار والايرادات من جانب ورصيد الموازنة من جانب اخر .

التوصيات :

1- العمل على اعادة النظر في اعداد وتنظيم الموازنة العامة من خلال العمل على تصميم وانشاء موازنة البرامج والتي تعمل على تحليل وتقييم كافة الانشطة والعمل على جعل التخصيصات توجه لتلك الانشطة وليس على اساس موازنة البنود .

2- اهمية اعادة ترتيب النفقات والعمل على زيادة الانفاق الاستثماري مقابل تقليل وتحجيم الانفاق التشغيلي، فضلا عن السعي لتنفيذ وانجاز كافة المشاريع الاستثمارية المقر بالموازنة وذلك لأهميتها في تحقيق النمو والتنمية .

3- اهمية تنويع مصادر التمويل الخاصة بالموازنة والسعي لتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وتوسيع وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية في مجال تامين الامدادات المالية لتمويل الموازنة ، وذلك لتقليل الاثار الناجمة عن التغيرات الحاصلة بأسعار النفط ومن ثم الايرادات النفطية .

4- العمل على اعادة تقدير اسعار النفط بالمستوى المناسب في الموازنة عند تنظيمها والاخذ بنظر الاعتبار التقلبات التي قد تحصل لتلك الاسعار من اجل ان يتم تقدير الايرادات بصورة قريبة من الواقع ومن ثم امكانية الوصول الى حقيقة ان كان هناك فائض ام عجز ، وفي الوقت ذاته تقدير وتحديد الطرق التي سيتم اتباعها اذا ما كانت الدلائل تشير الى وجود عجز في التمويل .

المصادر:

1- الشمري ,عبدالصمد سعدون و النداوي. خضير عباس احمد (2012) ,"اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ضل تذبذب اسعار النفط العراقية" , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,جامعة بغداد , المجلد 18 , العدد68 .

2- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ,النشرة الاحصائية لعام (2008) , بغداد العراق .

3- شهيب , رشا خالد ,(2019) , " قياس اثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للمدة 2003-2018" , جامعة واسط .

4- داود. تغريد داود سلمان (2016) . اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل ، المجلد 2 ، العدد 23 .

5- محمد . زينب احمد (2014) الازمات المالية العالمية واثرها على تمويل الموازنة العامة في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

6- موري , سمية و لخديمي . عبدالحميد (2015) ,"تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية" , مجلة بحوث اقتصادية وعربية , العدد 71 , تموز , الجزائر .

7- الضامن , خطاب عمران صالح ,(2016) ,"تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2009-2014" , مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة كركوك , المجلد 5 العدد 2 .

8- الجبوري .عثتم محمد عبد الرضا ,(2016) ,"الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016" , مجلة جامعة بابل , المجلد 24 العدد 8.

9- اندرادوس . عاطف وليم (2009) . الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات المعاصرة . دار الفكر العربي . الاسكندرية .

10- جميل . كيلان احمد و محمد . بختيار صابر (2022) اثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق . دراسة قياسية للمدة 1990-2019 ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 57.

11- جودي . د. حميد حمزة (2011) .دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الاداري والمالي . مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد 13 . العدد 4.

12- عيد. محمد ابراهيم (2007). مدى فاعلية الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة . رسالة ماجستير غير منشورة . الجامعة الاسلامية . قطاع غزه . فلسطين.

13- لازكين . روزان علي و حسين. عبد الرزاق عزيز (2023) . قياس و تحليل اثر العوائد النفطية على الاستيرادات في العراق (2004-2021). مجلة العلوم الانسانية ، جامعة زاخو ، مجلد 11، العدد 1

14- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) , (2015) , " تقرير الأمين العام السنوي ", الكويت .

15- البنك المركزي العراقي, (2020) ,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوية 2020" , بغداد , العراق .

16- الحلفي , عبدالجبار عبود , (2009) , "تصورات لتطوير حقول نفط الجنوب " , مجلة الاقتصاد الخليجي , جامعة البصرة , العدد (16) .

17- علي , احمد ابريهي , (2010) , " اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار " مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية , جامعة بغداد , المجلد (455) , العدد (2) .

18- وزارة النفط – تقرير الشفافية الأول , (2005) , " تقرير الشفافية الأول عن اداء القطاع النفطي للفترة من 2004–2005 ", (مكتب المفتش العام , بغداد , العراق) .

19- وزارة التخطيط ,(2008), "نشرات إحصائيات التجارة الخارجية , المجموعة الإحصائية السنوية", العراق , الجهاز المركزي للإحصاء .

20- وزارة المالية , (2023) , الموازنات العامة للسنوات متفرقة , الدائرة الاقتصادية , الشعبة الفنية , (بيانات غير منشورة) ,بغداد - العراق.

21- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وغيرها، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة , صندوق النقد العربي، أبوظبي .

22- البنك المركزي ,التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2011 , 2012) , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , بغداد , العراق .

23- OPEC ,Annual statistical Bulletin data for the years (2004-2022)